الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

11 **جماد أول** 1438 –8 **فبراير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

حذرت من كونهم يشكلون خطراً على أنفسهم وعلى الغير

"حقوق الإنسان بمكة": المرضى النفسيين بحاجة لاحتواء ورعاية عاجلة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
https://sabq.org

حاتم العميري - مكة المكرمة

جددت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، مطالبتها لوزارة الشؤون الاجتماعية –سابقاً- ووزارة الصحة باحتواء المرضى النفسيين ورعايتهم صحيًا وعلاجهم، محذرة من خطورة إهمالهم حتى لا يقع ما لا يحمد عقباه، منوهة إلى ما حدث من إلحاق الأذى للزوار والمعتمرين عندما حاول أحدهم إحراق ذاته بصحن المطاف بالمسجد الحرام.

وذكرت الجمعية أنها قدمت العديد من الخطابات المتعلقة بهذا الشأن ولكن دون جدوى، لافتة أنها رصدت انتشار بعض المعتلين نفسياً بشوارع مكة المكرمة مؤكدة أنهم بوضعهم الحالي المهمل يشكلون خطراً على أنفسهم وعلى الغير.

وطالب المشرف على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي بضرورة معالجة وضع هؤلاء الفاقدين للأهلية، المشردين في الشوارع والعمل على سرعة نقلهم إلى المصحات أو الدور المناسبة لحالاتهم، لافتًا أنه لم يتم التجاوب مع ملاحظات الجمعيّة، وبقي الحال كما هو حتى إقدام أحد المعتلين نفسياً بالأمس كما جاء في تصريح الناطق الإعلامي للقوة الخاصة بالمسجد الحرام، وحاول إحراق نفسه في صحن المطاف يؤكد على الخطر الذي يمكن أن يصدر عن هؤلاء، كما يؤكد حاجتهم إلى الرّعاية الصحية والاجتماعية من قبل أسرهم وجهات الاختصاص.

وأوضح "الزايدي" أن الملاحظات التي رصدتها الجمعية وطالبت فيها بمتابعة وضع المعتلين نفسياً ونقلهم من شوارع مكة المكرمة خاصة في المنطقة المحيطة بالحرم وبمجنّة المعلاه إلى المصحات المناسبة والدور المناسبة لوضعهم حفاظاً على سلامتهم وسلامة الآخرين لا تزال قائمة، مما يحتم على جهات الاختصاص سرعة حصر المعتلين نفسياً في الشوارع وتقديم الرّعاية المناسبة لهم.

تنظمه "العمل" بالتعاون مع "حقوق الإنسان" و"التعاون الإسلامي"

56دولة إسلامية يشاركون في مؤتمر تعزيز قيم مؤسسة الزواج والأسرة بجدة غداً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية - جدة
تستضيف المملكة العربية السعودية في محافظة جدة مؤتمر تعزيز قيم مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها الإسلامية، الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان ومنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 11- 12 جمادى الأولى 1438هـ/ الموافق 8- 9 فبراير 2017م.
ويناقش المؤتمر -بحسب موقع هيئة حقوق الإنسان- الذي تشارك فيه 56 دولة إسلامية؛ أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين الأسرة وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها.
ويهدف المؤتمر إلى الاطلاع على سياسات وإستراتيجيات الدول الأعضاء في الحفاظ على قيم الأسرة ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، واقتراح حلول مستديمة لمواجهة تلك التحديات على جميع المستويات، ووضع سياسات وخطط عملية مشتركة للحفاظ على قيم مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
وسيستعرض الوزراء المكلفون بقضايا الأسرة وممثلون عن الحكومات والمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى ممثلين من المنظمات الدولية والإقليمية؛ جهود الدول الأعضاء للمنظمة في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، واستعراض دور الأسرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة مكافحة أشكال العنف ضد المرأة والأسرة على ضوء المبادئ الإسلامية، وتشخيص التحديات التي تواجه الأسرة في الدول الأعضاء، واقتراح الحلول المناسبة، وإعداد إستراتيجية المنظمة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي، ومناقشة أطر وآليات متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«الشورى»: مطالبة بتعيين المرأة في «الأمر بالمعروف»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20039490

الرياض - «الحياة»

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ طالبت الدكتورة موضي الخلف الهيئة بتنويع الخبرات والالتفات إلى المنكرات الأخرى مثل الرشوة، مؤكدة أهمية جهاز الهيئة في تثقيف المجتمع، في حين طالبت الدكتورة زينب ابو طالب بتوظيف العنصر النسائي في عمل الهيئة من ضمن كادرها الوظيفي وبسرعة الرد على ما قد يتداول عنها.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح صحافي بعد الجلسة، أن اللجنة طالبت في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتنسيق مع الجهات الحكومية للتعاون في مجال الأمر بالمعروف ونشر وسائل التوعية في المجتمع، وتوثيق الخبرات والمهارات والوسائل الناجحة التي مرت بها الرئاسة، لتكون مرجعاً للاستفادة منها وسبيلاً للتطوير.

وجددت اللجنة تأكيد ما ورد بقرار سابق لمجلس الشورى بشأن دعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في التوسع في إيفاد موظفيها للتدريب، وبوجه خاص إلى دورات الحسبة والعلاقات الإنسانية والدورات التوجيهية القصيرة، بحيث تشمل جميع العاملين في الميدان بصفة دورية منتظمة.

وأبدى عدد من الأعضاء آراء وملاحظات بشأن التقرير، إذ رأى أحد الأعضاء أن الجهات الحكومية ليست معنية بعمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتنسيق معها، كما طالبت به اللجنة في توصيتها الأولى، في حين أكد عضو آخر أهمية جهاز الهيئة في المجتمع، وطالب الجهات الحكومية نفسها بالتعاون مع الهيئة.

بدوره، طالب أحد الأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإيجاد توازن في التقرير، تستطيع من خلاله عرض أهدافها وإظهار إنجازاتها بالصورة المثلى، مشيراً إلى أن تقريرها وصفي، في حين رأى عضو آخر أن التقرير مهني ويحوي العديد من التفاصيل.

وفي حين أشاد أحد الأعضاء بدور الهيئة في الحماية الاجتماعية، طالب آخر بضرورة التوسع في تثقيف منسوبي الهيئة وتدريبهم.

وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى بأن المجلس ناقش بعد ذلك تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل للسنة المالية 1436-1437هـ، إذ طالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة النقل بتضمين تقاريرها السنوية المقبلة ما أنجزته من مبادرات في إطار برنامج التحول الوطني 2020، وربطها بما لم تحققه من الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030. كما طالبت اللجنة وزارة النقل بالعمل على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإنشاء نظام نقل فعال يربط مشاريع وزارة الإسكان بجميع أنماط النقل مع المناطق الحضرية القريبة منها.

وطالب أحد الأعضاء وزارة النقل بسد الفراغ التنظيمي في أعمال تطبيقات النقل الذكية، عبر إيجاد نظام يحمي قائدي المركبات، وذلك عبر التواصل مع وزارة الداخلية .ورأى عضو آخر أن تأخير مشاريع وزارة النقل سببه عدم وجود دراسات كافية للمشاريع، مطالباً بطرح المشاريع بشكل كامل، خصوصاً مشاريع التنموية، واقترح إنشاء شركة سعودية تتولى إدارة سيارات الأجرة للمواطنين السعوديين بمواصفات خاصة، سواء للسائق أم المركبة. ودعا عضو آخر إلى تحويل الشروط والإجراءات التي يتطلبها التصريح لشركات النقل العام إلى مواد نظامية ضمن نظام النقل، في حين أشار أحد أعضاء المجلس إلى أن مشاريع وزارة النقل تتهالك سريعاً وتفتقد الجودة العالية، وطالب عضو آخر بتجديد البنية النظامية لوزارة النقل، مشيراً إلى قدم نظام النقل. ورأى آخر أن سوء تصميم شبكات النقل تسبب في بعض الحوادث وليس مخالفة قائدي المركبات لنظام المرور فقط.

زوار «الشورى» يخرجون بوعد يصب في مصلحة سعوديي القطاع الخاص

>خرج مواطنون من لقائهم الأول مع أعضاء مجلس الشورى برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ في الرياض أمس (الثلثاء)، بوعدٍ لتعديل بعض مواد قانون العمل، بما يخدم الموظفين السعوديين في القطاع الخاص.
وبيّن عضو المجلس رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية المهندس محمد النقادي خلال اللقاء مع بعض المواطنين، الذين تقدموا بمقترحات في شأن توطين الوظائف، أن لدى اللجنة توجهاً إلى درس تعديل تسع مواد من نظام العمل، بحيث تتناسب مع أوضاع الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، وستقدم للمجلس خلال الفترة المقبلة.
وشدد رئيس المجلس على أهمية اللقاء الذي يتركز حول الصعوبات التي يواجهها الموظف السعودي في القطاع الخاص، والملاحظات والمقترحات حول بعض مواد نظام العمل، خصوصاً المادة 77 من النظام، التي تلقّى المجلس في شأنها ما يقارب 800 عريضة.
وطرح آل الشيخ محوري المناقشة، تناول الأول المعوّقات والصعوبات التي تواجه الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم، واستمع الحضور إلى عدد من المداخلات لبعض مقدمي المقترحات في شأن المادة 77 من نظام العمل، واستعرضوا بعض سلبيات المادة على السعودة، التي تسببت في الاستغناء عن خدمات العديد من المواطنين في القطاع الخاص، وتناول اللقاء في محوره الثاني المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.
فيما اقترح أحد المواطنين إعادة صياغة المادة 77 بطريقة تضمن حقوق الموظف السعودي وحقوق صاحب العمل، بحيث لا يتأثر الطرفان عند إلغاء المادة أو إيقاف العمل بها بحسب الطريقة النظامية التي ستتخذ في شأنها، وطالب آخر بخفض ساعات الدوام الرسمي اليومي للموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يجدون صعوبات في التنقل من وإلى مقر العمل ومن ثم العمل ثماني ساعات متواصلة.
فيما أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية عساف أبوثنين أن المجلس يملك الأداة النظامية لتعديل نظام العمل من خلال المادة 23 من نظامه.
من جانبه، أبدى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور عبدالله الفوزان استعداد اللجنة لمشاركة جهود لجنة الإدارة والموارد البشرية لدرس الآثار الاجتماعية التي يخلفها العمل بالمادة 77 واقتراح تعديلها بما يحقق الأمان الوظيفي.

تأخر الرواتب سبب احتجاج عمال نظافة حفر الباطن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20037021

الدمام - «الحياة»
كشفت بلدية حفر الباطن عن عدد من الإجراءات التي اتخذتها في شكل عاجل لحل مشكلة تكدس النفايات في المحافظة، فيما أكدت أنها اتخذت الإجراءات النظامية كافة في حق متعهد النظافة، بعد احتجاج عمال النظافة بسبب تأخر صرف الرواتب .وفند المدير العام لإدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث الرسمي في أمانة المنطقة محمد الصفيان في بيان السبب الرئيس في تكدس النفايات الفترة الحالية في محافظة حفر الباطن، وعزا السبب في ذلك إلى توقف عمال متعهد نظافة حفر الباطن عن العمل بسبب تأخر صرف رواتبهم، مشيراً إلى أن رئيس بلدية حفر الباطن قام بالتواصل شخصياً مع الشركة والتي قامت بصرفها لجميع عمال النظافة. ووجهت البلدية إنذارات وحسميات إلى متعهد النظافة، إضافة إلى توجيه عدد من الخطابات، وتم عقد اجتماعات مستمرة خرجت بتوصيات التزمت بها الشركة، فيما تم التواصل من رئيس البلدية مع الرئيس التنفيذي للشركة المتعهدة بهدف صرف رواتب عمال النظافة لشهر كانون الثاني (يناير) الماضي، والذي تم صرفه، كما تم بحث ومناقشة تذليل أي عقبات وحل أي مشكلات أخرى لتفادي حدوثها مستقبلاً .وقال الصفيان

إن بلدية حفر الباطن قامت أخيراً باستقدام ما يقارب 200 عامل نظافة لتقديم خدمة النظافة الذاتية من خلال القيام بأعمال كنس الطرق وأعمال الالتقاط ونظافة أسواق الخضراوات والفواكه ونظافة أسواق الماشية وقنوات تصريف مياه الأمطار والسيول المنفذة من البلدية داخل محافظة حفر الباطن والتي يبلغ طولها 40 كيلومتراً تقريباً .فيما قامت خلال الفترة الماضية بتوجيه دعوة لأكثر من شركة نظافة لتكليفها ببند رفع النفايات المنزلية على حساب المتعهد، بيد أن ارتفاع العطاءات المقدمة من شركات النظافة المتخصصة التي وجهت لها الدعوات حال دون ذلك، مشدداً على جميع مسؤولي بلدية حفر الباطن بالعمل على معالجة مشكلة النظافة في المحافظة، خصوصاً بعد استئناف عمال نظافة عملهم.

آل الشيخ: مقترحات المواطنين وعرائضهم تحظى باهتمام ومتابعة المجلس

مطالبات المواطنين للشورى تتوحد بإيقاف حكم المادة 77 من نظام العمل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569315

الرياض - عبد السلام البلوي

أفصح د. عبدالله آل الشيخ رئيس الشورى عن تلقي لجنة حقوق الإنسان والجهات الرقابية بالمجلس ما يقارب 102 ألف عريضة ومنها 800 عريضة بشأن المادة 77 من نظام العمل المعمول به حالياً، وأكد خلال لقائه بمواطنين ومهتمين بالشأن العمالي أمس الثلاثاء أن المجلس يعمل على وتيرة تلقي العرائض ومن ثم فرزها وإحالتها إلى اللجان المتخصصة في المجلس لدراستها ومزيد من التفصيلات على تلك العرائض المقدمة من قبل المواطنين، وأن مقترحات المواطنين وعرائضهم تحظى باهتمام ومتابعة مجلس الشورى.

ونبه عساف أبوثنين رئيس لجنة حقوق الإنسان والجهات الرقابية أن المادة 77أقرت بأمر ملكي ويجب أن يصدر أمر ملكي بإيقاف العمل بها، وتؤكد نهاد الجشي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان أن هذه المادة تسببت في اتخاذ إجراءات تعسفية في حق المواطنين السعوديين من ذوي الدخول البسيطة، مشددةً على إيقاف العمل بهذه المادة وقالت بأن صدور قرار بهذا الخصوص سيكون رسالة تطمينية للسعوديين العاملين في القطاع الخاص، وترى العضو سامية بخاري أن من البدائل التي يمكن العمل بها للحد من الفرط في استخدام هذه المادة لفصل الموظف السعودي هو رفع قيمة التعويض كي يعيد صاحب العمل الفكرة مرة أخرى إذا ما رغب في فصل أي موظف سعودي بموجبها، وأضافت بأن من واجب المجلس العمل على إعادة الحق النظامي للجان تسوية المخالفات العمالية وليس الحق التقديري، بحيث يكون عمل تلك اللجان إجراءً نظامياً وليس إجراءً تقديرياً.

وأشارت عضو المجلس نورة المساعد بأن هناك طبقية في التعامل من قبل وزارة العمل مع الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى وهذا أمر لا يجب أن يحدث وأن الجميع متساوون أمام النظام، وقالت العضو حنان الأحمدي إن المواطن السعودي يعاني الأمرين عندما يبحث عن العمل في القطاع الخاص ويواجه العديد من الصعوبات حتى يتمكن من الحصول على الوظيفة، وقالت "في رأيي أنه إذا كان دخول المواطن السعودي للعمل في القطاع الخاص صعباً فكذلك يجب أن يكون خروجه صعباً."

وتحدث نضال رضوان رئيس اللجنة التأسيسية للجان العمالية عن أن المادة 77 أنها حدت من صلاحيات لجان تسوية الخلافات العمالية وقدمت لأصحاب العمل فرصة ذهبية في تقليص نفقاتهم عبر فصل المواطنين مقابل تعويض يصفه بالـ"البخس"، مؤكداً تعارض المادتين 77 و78 مع توجهات الهيئة الوطنية لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة، منادياً بالرفع للمقام السامي لتعليق العمل بهاتين المادتين.

وتركز لقاء رئيس مجلس الشورى وبعض رؤساء اللجان بالمواطنين يوم أمس على المادة 77 من نظام العمل فطالب الكاتب غسان بادكوك بإيقاف العمل بها إلى حين دراستها بشكل أشمل وأعمق من قبل اللجان المتخصصة بالمجلس، لافتاً إلى فقد المئات من المواطنين وظائفهم بالقطاع الخاص منذ تطبيق هذه المادة قبل سنة ونص، ويرى خالد السليمان -كاتب صحفي- أن هذه المادة في ظاهرها جاءت لتحفيز السعوديين بالعمل في القطاع الخاص لكنها جاءت -حسب قوله- لتنهي الزواج الكاثوليكي بين صاحب العمل والموظف السعودي، فالنظام السابق لا يعطي صاحب العمل الحق في فصل الموظف السعودي ويحمي حقوق الموظف السعودي.

وتحدث أحمد الفهيد مدير العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية ممثلاً للمواطنين في هذه اللقاء حول ضرورة إلغاء المادة (٧٧) من نظام العمل عبر مجلس الشورى ووفق ما يتحيه نظامه نظام المجلس، وقال إن هذه المادة تسببت بتفريغ نظام العمل من محتواه الأساسي في حماية العلاقة التعاقدية بين طرفي العمل، داعياً إلى إيقاف هذه المادة لتعارضها مع مواد صريحة وأساسية في نظام العمل كالمواد التي تعتبر العمل حقا للمواطن متى ما كان قادراً على الوفاء بالتزاماته وشروطه، موضحاً أن المادة تقنن وتشرع للفصل التعسفي وتجعله إجراءً حقوقياً لصاحب العمل ولا تجعل لصاحب العمل أي التزام أو مسؤولية تجاه فصل الموظف، بل جعلته إجراءً نظاميا بغرامة زهيدة لا توازي الضرر اللاحق بالموظف نتيجة التعسف باستخدامها، واقترح عبدالحكيم القضيب وهو مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة بتشكيل لجنة لدراسة تخفيض ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة نظراً لظروفهم وإعاقتهم الجسدية.

وفي ختام اللقاء قدم رئيس مجلس الشورى شكره وتقديره لكتاب الرأي والإعلاميين الذين شاركوا بالحضور وتقديم الآراء، مؤكداً على عمق الشراكة بين مجلس الشورى ووسائل الإعلام لتملس احتياجات المواطنين للوصول إلى قرارات تخدم الوطن والمواطن.

«الخدمة المدنية»: جدول زمني لخطة الإعلانات الوظيفية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507925

علي العيسى - الرياض

كشفت وزارة الخدمة المدنية عن جدولتها الزمنية لخطة الإعلانات الوظيفية للعام المالي الحالي 1439/1438هـ، للوظائف من المرتبة العاشرة فما دون من سلم الموظفين العام أو ما يعادلها من الوظائف المشمولة بلائحة الوظائف الصحية، وذلك وفق اختصاص الوزارة بشغل تلك الوظائف وفق ما يردها من احتياج من قبل الجهات الحكومية.

وأوضحت الوزارة أن هذه الخطة اشتملت على توزيع الإعلانات على مدار السنة المالية، وفق نوعية السلم الوظيفي، وآخر موعد لتسجيل الوظائف في نظام الاحتياج، وتاريخ طرح الإعلان، وفترات الدخول على الإعلان من قبل الباحثين عن العمل، وذلك بغرض تقديم ما يساعد الجهات الحكومية على شغل وظائفها التي ترغب في شغلها، انطلاقا من حاجتها الفعلية لشغل تلك الوظائف، إلى جانب إحاطة كل الباحثين عن العمل من المواطنين والمواطنات بمواعيد محددة وواضحة يمكنهم من خلالها التقدم بطلب شغل الوظيفة المعلن عنها بحسب نوعية السلم الوظيفي، مشيرة إلى أنه في حالة ورود إعلانات وظيفية أخرى للوزارة فإنها ستقوم بإدراجها ضمن الجدولة الزمنية لخطة الإعلانات الوظيفية لهذا العام.

وحثت الوزارة الجهات الحكومية على سرعة تسجيل احتياجها من الوظائف الشاغرة والتي ترغب في طرحها ضمن خطة الإعلانات الوظيفية لهذا العام بغرض شغلها من قبل وزارة الخدمة المدنية، بشكل آلي عبر منظومة التوظيف الإلكتروني (جدارة) في نظام الاحتياج، وذلك من خلال توجيه المختصين لديها بتسجيل الوظائف المطلوب شغلها وفق

الآلية المتبعة وفي المواعيد المحددة، مقدمة اعتذارها المسبق في عدم إعلان أي وظيفة ما لم تكن وفق منظومة التوظيف الإلكترونية، وأن تكون متطابقة مع سجلات الوزارة والجهة ذات العلاقة من حيث المسمى الوظيفي، والمرتبة أو المستوى، ورقم الوظيفة، والموقع التنظيمي وملاك الوظيفة وأن تكون شاغرة.

مخرجات الإسكان حلول برجوازيـــــــة خارج دائرة الأزمة

وسوق العقار خصم شرس

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507921

أدار الندوة ـ علي يحيى الزهراني

أزمة الإسكان.. أزمة تحتار من أين تبدأ فيها؟ وأي جانب يحمل أولوية السبق؟. ذلك أن هذه الأزمة بكل تراكماتها عبر عشرات السنين حوَّلت العديد من الجوانب المثيرة والمستثيرة ليس (للفكر) وحسب، ولكن لاهتمامات الناس ومتابعاتهم، وكل ما يتبع ذلك من تداعيات وشؤون وشجون، تنطلق كلها من مسارين ملحَّين هما: (الحاجة والحقوق.(

وعلى طريقة «نسمع جعجعةً ولا نرى طحنًا» تأتي دائمًا ردود فعل المواطنين أمام كل خطوة تحاول أن تقوم بها وزارة الإسكان.

وهذه الأيام وعقب إعلان الوزارة لمنتجها الجديد «الدعم الذكي»، ضجَّت الساحة بالانتقادات والتساؤلات. وهو ما جعلنا في «المدينة» نتابع هذا من خلال ندوة استشففنا عنوانها من أحاديث الناس (مخرجات الإسكان.. حلول خارج دائرة الإسكان)، واستضفنا فيها عددًا من الشخصيَّات الخبيرة والمختصَّة بشؤون العقار من محللين، ومطوري المخرجات القديمة.

المشاركون في الندوة

المهندس / حسين راجح
نائب رئيس لجنة الاسكان - مديرعام صندوق التنمية العقاري - وفرع وزارة الاسكان - بمنطقة مكة المكرمة سابقا

الدكتور حبيب الله تركستاني
المحلل الاقتصادي
استاذ ادارة الاعمال

الاستاذ عبدالله الاحمري
رئيس لجنة التقييم العقاري

الدكتور فاروق الخطيب
الخبير في شؤون الاسكان
استاذ الاقتصاد

هيكلة الإسكان وتطوراته

حسين بن راجح استعرض أولا مرجعيات الإسكان عبر عدد من الجهات كانت تحت مظلتها وتطور هذه المرجعيات من مكونات داخل منظومات وزارية، إلى أن أصبح للإسكان وزارة مستقلة:

في التسعينات هجري تشكلت «وزارة الإسكان والإشغال العامة«
ثم ألغيت وزارة الإسكان والأشغال العامة
كان صندوق التنمية العقاري البديل الموجود (وزارة المالية(
إنشاء (هيئة الإسكان) تتبع وزارة التخطيط

إدرارات المنح في الأمانات والبلديات
وزارة الإسكان
المخرجات الإسكانية القديمة
ويستعرض حسين مخرجات الإسكان القديمة.. ويراها على قلتها ورغم ما يعتريها من بعض السلبيات لكنها يمكن أن تشكل أنموذجًا تقييميًّا قياسيًّا يستفاد منه ويبنى عليه:
بناء مجموعة مبانٍ سكنيَّة في مواقع متعددة (وزارة الإسكان والأشغال(
بعض المخرجات ذات التوسع الرأسي كانت تعاني مشكلات كثيرة
هناك مخرجات جيدة كمشروع الأمير فواز
المخرجات القديمة كانت تجربة يمكن نطلع منها بدروس
صندوق التنمية العقاري قدم قروضًا عقاريَّة واستثماريَّة
ساهم الصندوق بشكل كبير جدًّا في ردم الفجوة بين العرض والطلب
أحيانًا كان العرض أكثر من الطلب ولا وقت للانتظار
تم رصد 10 مليارات لهيئة الإسكان ثم ووصلت إلى 20 مليارًا
مخرجات هيئة الإسكان ضعيفة ولم تحقق المأمول
إسكان جدة نموذج فاشل
يتداخل د. حبيب الله تركستاني عن الحلول الأولى لأزمة الإسكان وفشلها وأسباب ذلك:
في السبعينات 1977-78 كانت عندنا أزمة سكن
عالجنا تلك الأزمة بتخطيط غير جيد
أقمنا في غرب جدة 1890 وحدة سكنية لاستيعاب 12 ألف نسمة
لم يؤخذ في الاعتبار الخدمات الأساسية لهذا الكم من الناس
معالجات غير صائبة
ويضيف د. حبيب الله:
معالجة الوزارة للعقار أو أزمة السكن في المملكة غير صائبة
ضرورة إعطاء الحرية للفرد في أن يختار أين يسكن وكيف يسكن
النماذج المقولبة كالمساكن الشعبية أو الأحادية أو التجمعات السكنية غير ناجحة
المخرجات الحالية لوزارة الإسكان
عبدالله الأحمري انتقل إلى المخرج السكني في عهد وزارة الإسكان الحالية ووصفه بقيمة (الصفر)، وأن ما يجري مجرد كلام، أمَّا على أرض الواقع فلا توجد هناك منتجات إسكانيَّة فعليَّة، رغم الوعود والميزانيات:
6 سنوات من الدراسات وورش العمل والانتظار
الهدف المعلن توفير المساكن لأكثر من 65 %بالمئة من المواطنين
تدعيم الوزارة بـ250 مليار ريال سعودي من أجل بناء 500 ألف وحدة في أي طرف
استلام الوزارة كفايتها من الأراضي
تصاريح عن تعاقدات مع شركات تركية وصينية وماليزية
الاستعانة بخبراء عالميين
لا مخرجات حقيقية لحد الآن
المخرجات ضحية للمنتفعين
د. فاروق الخطيب يرى أن من أهم تعطيل الحلول السكنية هي فوضى العقار التي أحدثها المنتفعون وما صاحبها من مضاربات وهمية وما أدت إليه تضخم سعري:
يجب أن تعالج المخرجات على أنها مهمة خاصة
ملكية السكن لا تغطى لأكثر من 20 إلى 25 %من المواطنين.
كانت المنتجات السكنية ضحية للكثير من المنتفعين الذين تاجروا فيها بضراوة
تأزيم المنتفعين للمنتجات
ويرى د.الخطيب أن المنتفعين استغلوا ظروف الأزمة واستثمروها لمصالحهم
وبالتالي عقدوا المشكلة وزادوا في تأجيجها بدلا من الإسهام في حلها:
استغلال امتلأ طوابير صندوق التنمية العقارية
استغلال توقف الإقراض أو تباطؤه

استغلال انخفاض قدرة الصندوق على التحصيل
استغلال عدم الإسهام الفعال للبنوك في حل الأزمة
بداية مهام ثم تغيير فكر
حسين راجح تحدث عن المفهوم الشامل لمسؤوليات وزارة الإسكان وكذلك ما قامت به منذ قيامها لحد الآن، ثم تغير توجهها أخيرًا إلى مجرد جهة تنظيمية إشرافية بدلاً من تنفيذية:
وزارة الإسكان ليست فقط لبناء المساكن
الوزارة تعنى بتنظيم سوق الإسكان وصناعة الإسكان
اهتمام الدولة بالإسكان أودعت له 250 مليار ريال كحساب جارٍ
تحديد 500 ألف وحدة كـ»منتج نهائي«
وزارة الإسكان في المرحلة الأولى اشتغلت بخطين متوازيين
بدأت في بعض المشروعات فبدأت في المدن الرئيسة
قامت بتطوير بعض الأراضي إلى تملكها
عملت على وضع المعايير واستراتيجية الإسكان
حاليا تغير فكر الوزارة وأصبح لديها إستراتيجية جديدة ورؤية جديدة
أصبحت الوزارة منظمة ومشرفة وليست منفذة
المواطن لا تهمه الإستراتيجيات بقدر ما يهمه المنتج
مخرجات هزيلة وتوريط للمواطن
عبدالله الأحمري عاود انتقاد مخرجات وزارة الإسكان ووصفها بالضعيفة واتهمها بأنها تقود المواطن الآن إلى الديون وليس إلى حل لأزمة سكنه:
أكثر ما نتج من الوزارة تنظير وتنظيم ودراسات
الانشغال بشراكة غير مجدية مع المواطن ومع المطورين
استعانة ناقصة بالمطورين المحليين
جعجعة اسمها البيع على الخارطة
رمي المواطن في أحضان البنوك
إدخال المواطن في دائرة الديون
أخرجت صندوق التنمية العقاري عن هدفه السامي
إنتاجية الوزارة الحقيقية إلى الآن صفر
سلبيات المنتج غطت على إيجابيات التنظيم.
الأزمة الأولى وحلول الصندوق
ويوضح الدكتور حبيب الله قائلا: إن هناك أزمة سكن أولى تعرضنا لها وكانت صعبة للمواطن ولصاحب العقار على حد سواء، وذلك بسبب:
الإجراءات المتعلقة بتمكين الساكن وعدم إخراجه
تراجع الاستثمار في المساكن بسبب هذه الإجراءات
الإحجام عن الدخول في مشروع الإسكان
إحجام الملاك عن التأجير
كان صندوق التنمية العقاري الحل الجيد للخروج من الأزمة
مكن الصندوق من الإقراض السريع
مراعاة خصوصية المجتمع السعودي
أين تكمن المشكلة ؟
الدكتور فاروق الخطيب تناول بإيجاز مختصر مفيد عمق مشكلة الإسكان:
تكمن المشكلة في مغالاة بائعي المواد والمقاولين الذين تجاوزت أعدادهم الأربعين ألفا
معظمهم منتفعون وليسو أكفاء
وبعضهم إقامتهم غير نظامية
ومن الأسباب القوية المضاربات في الأراضي

وتعقيدات الإجراءات في البناء
وغياب صناديق الإقراض المتخصصة
وتطوير بيع المنتجات
التأخر في تطبيق بعض المنتجات كالبيع على الخريطة
عدم ملائمة إجراءات البيع على الخريطة وتحتاج إلى مراجعة
عدم قدرة أصحاب الدخول المتدنية الاستفادة من هذه المخرجات
الاحتكار والمضاربات.. وتعقيد الأزمة
وعزا عبدالله الأحمري أزمة السكن إلى مجموعة من الأسباب التي يرى أنها زادت الأزمة تعقيدا وخلقت ما يعرف بحمى العقار:
العقار وصل إلى باب مسدود بالنسبة إلى القيمة الشرائية
احتكار الملاك للأراضي الكبيرة
المضاربات في الأراضي وبالذات أراضي الدولة الممنوحة أساسا للمواطنين
تعطيل أكثر من مليون ومئتين قطعة أرض للمواطنين بسبب عدم وجود الخدمات
كل مخططات المنح في المملكة غالبا خارج النطاق العمراني
هذه المنح تحولت إلى مجرد سوق للمضاربات
عمت الفوضى سوق العقار بسبب دخلاء المضاربات
تفشت البيوع الوهمية وتلاعب المقيمون بسوق العقار
) البلديات) أعطت (الإسكان) الأراضي التي لا تريدها
البلديات أبقت أراضي النطاق من أجل الاستثمار
إغفال رغبة المواطن في بيئة السكن
11مشروعا في الانتظار
حسين راجح تطرق إلى نموذجين مختلفين في مشروعات وزارة الإسكان وأسباب نجاح وفشل كل منهما:
نموذج لم يحقق النجاح المأمول كإسكان الشرفية
إسناد الخدمات لأكثر من جهة أحدث خللا في إيصالها
التمدد الرأسي زاد من فشل هذا النموذج
نموذج ناجح وهو إسكان الأمير فواز
إيصال وتكامل الخدمات عزز نجاح المشروع
حقق رغبة السعوديين في الوحدات الفردية المستقلة
11 مشروعا جديدا في منطقة مكة المكرمة
3 مشروعات في جدة وحدها
المشروعات الجديدة راعت كل المتطلبات
مشروعات متوقفة
عبدالله الأحمري يعقب على حسين راجح في موضوع المشروعات الجديدة في جدة:
مشروع شمال المطار تم توقيع عقوده ثم أوقف
كانت عقود المشروع مع المستحقين للدعم لكنهم ألغوها
وعدوا المطورين بنقل المشروع إلى جنوب جدة ولكن
مشروعا الأمير فواز لم يريا النور

مجلس الوزراء: 10 آلاف ريال غرامة البيانات غير الصحيحة لـ «التأمينات»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507804

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز امس على تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية والتي تضمنت معاقبة من يقدم أي بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن تقديم البيانات التي تطلبها المؤسسة، بغرامة لا تزيد على 10 آلاف ريال، ويضاعف هذا الحد في حالة التكرار، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة أو الممتنع عن تقديمها.
كما تنص على معاقبة صاحب العمل الذي يسجل شخصًا يثبت لدى المؤسسة أنه لا يعمل لمصلحته، بغرامة أو بما لا يتجاوز ضعف إجمالي قيمة الاشتراكات عن المدة التي سجلت للشخص أيهما أكثر.
كما وافق المجلس على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) وملحقيها (الأول والثاني)، ومذكرة تفاهم تتعلق بالاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 15 / 2 / 1438هـ.
وكان الملك سلمان ترأس الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
استمع مجلس الوزراء إلى عدد من التقارير عن مجريات الأحداث ومستجداتها على الساحات العربية والإقليمية والدولية، واصفًا تعرض فرقاطة سعودية أثناء قيامها بدورية مراقبة غرب ميناء الحديدة لهجوم إرهابي من قبل زوارق انتحارية تابعة للمليشيات الحوثية، واستشهاد إثنين وإصابة ثلاثة من أفراد طاقمها تطورًا خطيرًا يهدد الملاحة الدولية في البحر الأحمر ويؤثر على تدفق المساعدات الإنسانية والطبية للميناء والمواطنين اليمنيين، مقدمًا التعازي لذوي الشهيدين وخالص التمنيات بالشفاء العاجل للمصابين. ونوه بشجاعة طاقم السفينة، مؤكدًا أن مثل هذا الحادث لن يثني قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن عن مواصلة عملياتها العسكرية حتى تحقيق هدفها الرئيس ـ بمشيئة الله ـ مساعدة الشعب اليمني والحكومة الشرعية في استعادة الدولة وحماية مقدراتها من المليشيات الانقلابية.
عبر المجلس عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين لحادث التفجير الذي وقع في شارع البديع بمملكة البحرين الشقيقة وللهجومين اللذين استهدفا مصلين في مسجد بمدينة كيبيك شمال شرق كندا، ودورية أمنية عند مدخل متحف اللوفر في باريس، مجددًا موقف المملكة الثابت الرافض للإرهاب والتطرف، ودعواتها لتضافر الجهود الدولية لمكافحته والقضاء عليه.
وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء رفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على رعايته حفل افتتاح المهرجان الوطني للتراث والثقافة «الجنادرية 31» بحضور جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وكبار المسؤولين ممثلي الدول الشقيقة والصديقة ضيوف المهرجان.
وثمن المجلس اهتمامه ـ حفظه الله ـ بكل ما من شأنه خدمة الثقافة الإسلامية وتشجيعه للعلماء والمفكرين والأدباء والمثقفين والإعلاميين، مشددًا على مضامين كلمته ـ أيده الله ـ لدى استقباله ضيوف المهرجان من المفكرين والأدباء

ورجال الإعلام من الدول الشقيقة والصديقة، وما أكد عليه ـ رعاه الله ـ من أن الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية التراث والثقافة والأصالة من أوجب الواجبات، وأن مكانة كل أمة تقاس بمقدار اعتزازها بقيمها وهويتها.

ونوه المجلس بجهود وزارة الحرس الوطني في تنظيم المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، وما اشتمل عليه من تنوع في التراث والفنون من مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى استقباله في برنامجه الثقافي مئات الأدباء والمفكرين الذين يشاركون مفكري وأدباء المملكة إثراء الساحة الثقافية والأدبية.

10قرارات اتخذها مجلس الوزراء

تعديل المادة (الثانية والستين) من نظام التأمينات الاجتماعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 33) وتاريخ 3 / 9 / 1421هـ، وقد تضمنت المادة المشار إليها بعد تعديلها ما يلي:

1ـ مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام ولوائحه ـ بما في ذلك تقديم أي بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن تقديم البيانات التي تطلبها المؤسسة ـ بغرامة لا تزيد على 10 آلاف ريال، ويضاعف هذا الحد في حالة التكرار، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة أوالممتنع عن تقديمها.

2ـ يعاقب صاحب العمل الذي يسجل شخصًا يثبت لدى المؤسسة أنه لا يعمل لمصلحته، بغرامة وفق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، أو بما لا يتجاوز ضعف إجمالي قيمة الاشتراكات عن المدة التي سجلت للشخص أيهما أكثر، وتتعدد الغرامات بتعدد الأشخاص المسجلين بالمخالفة.

تفويض وزير النقل رئيس الهيئة العامة للطيران المدني ـ أو من ينيبه ـ بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة البحرين في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول) لمدة ثلاث سنوات، وذلك على النحو الآتي: معالي الأستاذ / عبدالعزيز بن صالح الفريح ممثلًا لمؤسسة النقد العربي السعودي، وعبدالرحمن بن محمد المفضي ممثلًا لوزارة المالية، وسهيل بن محمد أبانمي ممثلًا لوزارة التجارة والاستثمار، وسارة بنت جماز السحيمي، وطارق بن زياد السديري، وعلي بن عبدالرحمن القويز، وعبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن (ممثلين لشركات الوساطة المرخص لها)، والدكتور / خالد بن حسين بياري، وريان بن محمد فايز (ممثلين لشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية).(

تفويض وزير النقل رئيس الهيئة العامة للطيران المدني ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية تركيا في مجال خدمات النقل الجوي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1ـ ترقية عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن علي السحيباني على وظيفة (خبير نظامي / أ) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

2ـ ترقية سعد بن عبدالله بن محمد الشمراني على وظيفة (مدير عام الاستشارات) بالمرتبة الخامسة عشرة بمعهد الإدارة العامة.

3ـ ترقية الدكتور عيسى بن عبدالرحمن بن محمد العيسى على وظيفة (مدير عام الشؤون القانونية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

4ـ ترقية فهد بن خالد بن عبدالله الضويان على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

5ـ ترقية عبدالله بن ناصر بن محمد النشمي على وظيفة (مدير عام المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

6ـ ترقية صالح بن حماد بن سليمان الحماد على وظيفة (مدير عام فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للزكاة والدخل.

7ـ ترقية عبدالواحد بن علي بن مقبل الحطاب على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

8ـ ترقية بندر بن بدر بن محمد بن عريعر على وظيفة (خبير نظامي / ب) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (165 / 64) وتاريخ 28 / 2 / 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية في مجال خدمات النقل الجوي، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 7 / 4 / 1437هـ.

الموافقة على مذكرة تفاهم بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)، الموقعة في مدينة القاهرة بتاريخ 15 / 1 / 1437هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) وملحقيها (الأول والثاني)، ومذكرة تفاهم تتعلق بالاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتيكا)، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 15/ 2/ 1438هـ.
الموافقة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بخبرات بعض منسوبي وزارة البيئة والمياه والزراعة من ذوي الاختصاص في المجال الزراعي والمنتج التسويقي، عن طريق الإعارة، مع استمرار الوزارة في صرف راتب الموظف المعار، وذلك وفق الضوابط الموضحة تفصيلًا في القرار.
إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة المياه الوطنية لمدة (ثلاث) سنوات برئاسة معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، وعضوية ممثلين عن: وزارة المالية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، وصندوق الاستثمارات العامة، وعضوية ممثلين عن القطاع الخاص، وهم: المهندس علي بن صالح البراك، والمهندس عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان، والمهندس عمر بن نبيل الخضيري.

الرياض: 20 نزيلة في "المسنات" يستعدن حياتهن الأسرية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1526143

»عكاظ» (الرياض)
استعادت 20 مسنة في دار الرعاية الاجتماعية للمسنات التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض حياتهن الطبيعية خلال السنة الماضية، بعد نجاح جهود فريق العمل بإعادة التواصل مع أسر بعضهن وحل المشكلات وتوفير فرص الزواج أو التأهيل النفسي والاجتماعي للبقية منهن. وأوضحت مديرة الدار فاطمة المساعد أن الدار تهدف إلى تقديم خدمات الإيواء وأوجه الرعاية لكل مواطنة تجاوزت 60 عاماً وأعجزتها شيخوختها عن إمكانية القيام بشؤونها الشخصية بحيث تحتاج إلى رعاية وخدمات خاصة ولا يتوافر لدى أسرتها أو أقاربها الإمكانات الكافية لرعايتها، بشرط خلوها من الأمراض العقلية والمعدية التي قد تمثل خطورة على باقي المقيمات.وبينت أن الدار تضم حالياً 60 نزيلة، منهن 20 مسنة و31 سيدة من حالات الاستضافة الأخرى، مشيرة إلى أن الدار استطاعت خلال السنة الأخيرة مساعدة أكثر من 20 نزيلة للعودة لحياتهن الطبيعية سواء من خلال البحث عن حلول للمشكلات العائلية التي كانت قائمة لدى بعضهن وإعادة التواصل الأسري لهن أو عن طريق التأهيل النفسي للاتي يعانين من بعض الأمراض النفسية أو توفير فرص الزواج للبعض الآخر منهن. وعن الرعاية المقدمة داخل الدار أبانت الأخصائية الاجتماعية أمل المعمر أن الجهاز الفني والإداري يتكون من 44 موظفة ما بين الأخصائيات النفسيات والاجتماعيات وأخصائية العلاج الطبيعي والمراقبات والطاهيات، إضافة إلى الطبيبات والممرضات العاملات في العيادة الطبية بالدار، إذ تقدم للنزيلات وعلى مدار 24 ساعة الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية الشاملة.

تأليف مناهج لذوي الإعاقة الفكرية بالتعليم العام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1526050

نادر العنزي (تبوك@nade5522)

وافق وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى على تأليف ومراجعة مناهج خاصة لذوي الإعاقة الفكرية في التعليم العام لجميع المراحل (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) (البرنامج التربوي التأهيلي).

وأوضح وكيل وزارة التعليم للمناهج والبرامج التربوية الدكتور محمد بن عطية الحارثي أن وكالة المناهج تعمل على إعداد مناهج خاصة للتربية الفكرية لجميع المراحل تتماشى مع احتياجاتهم وتوافق الاتجاهات الحديثة في تعليمهم، وسيكون لها أثر إيجابي عند تطبيقها في الميدان التربوي.

وأبان الحارثي أن المناهج الجديدة تم إعدادها وفقاً لدليل المعلم لكل المراحل الذي يضم مجموعة من الأهداف التعليمية لكل المواد وفقاً للخطة الدراسية المعتمدة لهم، وهي عبارة عن (كتب للطالب) لتلك المراحل.

وأضاف الحارثي أن الوكالة بدأت في العمل على تجهيز ومراجعة أدلة المعلم للتربية الفكرية في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية (الصفوف الدنيا والعليا) والمتوسطة والثانوية (البرنامج التربوي التأهيلي) لطرحها في منافسة طباعة الكتب للعام الدراسي 38-1439، إضافة إلى البدء في تأليف كتب الأنشطة للطالب.

وأكد الحارثي التزام وكالة المناهج بتقديم كل ما من شأنه معالجة وتطوير المناهج التعليمية لهذه الفئة بما يحقق أهداف الوزارة ويواكب التطور المتنامي في مناهج التعليم العام بالتكامل مع كافة قطاعات الوزارة من خلال العمل والتنسيق بشأن أي عمل متعلق بطلاب وطالبات التربية الخاصة على اختلاف مساراتهم.

يذكر أن الوكالة شكلت لهذا الشأن لجنة استشارية تطوعية برئاسة وكيل وزارة التعليم للمناهج والبرامج التربوية، وعضوية نخبة من الأكاديميين المتخصصين في التربية الخاصة لتقديم المشورة في ما يتعلق بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة ومناهجهم وتصميم البرامج التربوية المناسبة لهم.

"التنمية الاجتماعية": مكة المكرمة تتصدر بعدد مستفيدي الضمان وذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1525984

واس (الرياض)

تصدرت منطقة مكة المكرمة عدد مستفيدي الرعاية الاجتماعية "الأشخاص ذوي الإعاقة"، والضمان الاجتماعي الذين حدثوا بياناتهم إلكترونياً عبر البوابة المخصصة للتحديث في موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على الرابط : **www.eservices.mlsd.gov.sa**، بالإضافة إلى فروع الوزارة بالمناطق، وذلك منذ بدء إعلان تلقي طلبات التحديث في الأول من صفر من العام 1438هـ، حتى الاثنين الماضي.

وبلغت نسبة المحدثين في منطقة مكة المكرمة 21%، تلتها منطقة الرياض بنسبة 16%، ثم المنطقة الشرقية بـ 13%، فيما حلت منطقة عسير في المرتبة الرابعة بنسبة 12% من إجمالي عدد المحدثين.
وجاءت منطقة جازان في المرتبة الخامسة من إجمالي عدد المستفيدين بـنسبة بلغت 9%، تلتها منطقة المدينة المنورة بـ 7%، ثم منطقة القصيم بنحو 4.7 %، فيما حلت منطقة حائل في المرتبة الثامنة بنسبة 4.7 %، ومنطقة تبوك بنسبة 3.3 % من إجمالي عدد المستفيدين الذين حدثوا بياناتهم.
وبلغت نسبة من حدثوا بياناتهم في منطقة نجران نحو 3.2 %، تلتها منطقة الجوف بنسبة 2.5%، في حين جاءت منطقة الباحة في المركز الثاني عشر بـ 2.3 %، وأخيراً حلت منطقة الحدود الشمالية في المركز الثالث عشر بـ 2.1. %
من جهة أخرى، كانت نسبة الإناث الأعلى في تحديث البيانات بواقع 59%، بينما بلغت نسبة الذكور 41% من إجمالي المستفيدين، فيما بلغ عدد المستفيدين الذين حدثوا بياناتهم 949.45 ألف مستفيد، 65% منهم من مستفيدي الضمان الاجتماعي، بينما كانت نسبة مستفيدي الرعاية الاجتماعية (الأشخاص ذوي الإعاقة)20%، في حين بلغت نسبة مستفيدي الرعاية والضمان معاً نحو 15% من إجمالي محدثي البيانات.
يشار إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية دعت مستفيدي الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لتحديث بياناتهم، وذلك بهدف الاستفادة منها في تنفيذ برنامج التحول الوطني للوزارة، وتصميم برامج أخرى للمستفيدين، وتطوير البرامج الحالية، حتى يتم تقديم الخدمة لهم بأفضل وأسهل طريقة ممكنة، حيث تعمل الوزارة على مراجعة جميع الضوابط، وتقديم الخدمات المتطورة لجميع المستفيدين، وتحديث البيانات النظامية كافة لحفظ حقوقها، وتطوير أعمالها، من خلال عمليات الربط الإلكتروني التي أجرتها الوزارة مع عدد من الجهات، لتنظيم صرف الإعانات لمستحقيها الفعليين ممن تنطبق عليهم شروط وضوابط الاستحقاق، استناداً إلى المرسوم بشأن نظام الضمان الاجتماعي، وما تضمنته المادة السادسة عشرة بوجوب أن يبلغ المستفيد أو وكيله، المكتب المختص بكل تغيير يطرأ على الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية للمستفيد أو أسرته، ووفقاً للقرار الوزاري بتطبيق ضوابط صرف الإعانات المالية للأشخاص ذوي الإعاقة.

مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة بتعليم تبوك

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=293337&CategoryID=5

تبوك: خالد الرواضين 2017-02-08 12:00 **AM**
خصصت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ممثلة في إدارة الأمن والسلامة، مواقف خاصة لسيارات ذوي الاحتياجات الخاصة، مع مدخل مجهز في البوابة الداخلية.
ووقف المدير العام للتعليم بمنطقة تبوك الدكتور عمرالشريف، على تنفيذ المبادرة في المواقف الداخلية للإدارة، ووضع الإشارات الأرضية والعلامات واللافتات المحددة للمواقف.
من جهته، أوضح مدير إدارة الأمن والسلامة بتعليم تبوك خالد الفقيري، أن تنفيذ هذه المبادرة واجب ينطلق إيمانا بأهمية احترام هذه الفئة الغالية على الجميع، والتعاون معها ومساعدتها في كل ما تحتاج إليه، وتخصيص تلك المواقف لها والقريبة من مدخل الإدارة، حتى يتمكنوا من التنقل بكل سهولة وأريحية من سياراتهم إلى الإدارة والعكس.
وفي شأن آخر، بدأت إدارة التعليم أمس، تنفيذ الخطة الزمنية لتسجيل طلاب وطالبات مرحلة رياض الأطفال في الروضات الحكومية والأهلية في نظام نور، ممن تقل أعمارهم عن 6 سنوات أو أقل
بـ90 يوما، ويستحق التسجيل من كان تاريخ ميلاده 20/ 12/ 1435 الموافق 14/ 10/ 2014.

اتساقاً مع توجيه ملك الحزم.. "الشورى" يدرس النظام و "نزاهة" تتجه للتشهير

إقرار الذمة المالية للوزراء والقضاة وموظفي الدولة والتشهير بالجهات الفاسدة.. ترسيخ للشفافية وتحقيق العدالة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
https://sabq.org

سبق" تقول للمسؤول **:**اتساقًا مع مقولة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، التي دعا فيها للتكاتف في محاربة الفساد بكافة صوره؛ قائلا في أحد خطاباته" **:**إننا جميعاً في خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامنا، وقد وجهنا بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين". يدرس حاليا مجلس الشورى مقترح "نظام منع الكسب غير المشروع"، وتقديم إقرار للذمة المالية من قبل من يتولى المسئولية الحكومية، ويشمل النظام إلزام الوزراء، ونوابهم، وشاغلي المرتبة الممتازة، والقضاة، وكتاب العدل، وأمناء المناطق، ورؤساء البلديات، والسفراء، ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة المدنية، والعسكرية، ومديريها، وموظفي الدولة من شاغلي المرتبة الثالثة عشرة فما فوق وشاغلي الوظائف العسكرية من رتبة مقدم فما فوق بإقرار ذممهم المالية عند تولي المسئولية العامة.

وفي السياق ذاته تتجه حاليا الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد لإيجاد النصوص النظامية التي تتيح التشهير بالفاسدين، وبالجهات الفاسدة في الدولة.

وهاتان الخطوتان، إقرار الذمة المالية، والتشهير بالفاسدين والجهات الفاسدة، من أهم أدوات الوقائية من الفساد، وضمانة مهمة نحو حماية المال العام، وترسيخ الشفافية، ومحاربة الفاسدين، والحد من التجاوزات المالية والإدارية في عدد من الأجهزة الحكومية؛ بما يحقق استقامة مسلك الموظفين الحكوميين على اختلاف مستوياتهم، ويسهم في تحقيق العدالة للجميع، ومحاسبة من يستغل السلطة الممنوحة له، ويسطو على المال العام الذي ولي أمانته.

إن هذا النوع من الأنظمة والإجراءات تعد حيوية في بلد نامٍ ناهض تنشأ فيه الكثير من المشاريع، وتضخ فيه الميزانيات المليارية؛ وتطلق فيه الخطط الطموحة، والبرامج التنموية؛ وهو اتجاه صحيح نحو الشفافية، وخطوة استراتيجية للحد من الفساد أو انتشاره، وحماية للاقتصاد الوطني، وايقاف الهدر المالي، ومواجهة الفاسدين، ولصوص المال العام، والتصدي لحالات الكسب غير المشروع الذي تقوم به قلة "منحرفة" تولت مناصب قيادية في الدولة، وقدمت مصالحها الخاصة على المصلحة العامة .

والدليل انشاء الدولة هيئتان لمحاربة الكسب الغير مشروع هما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،وهيئة الرقابة والتحقيق .

وإقرار الذمة المالية للمسئولين، هو عرف دولي في الكثير من المجتمعات، وكل مسؤول يفصح عما يملكه قبل أن يتولى المسؤولية العامة لكي تراقب أجهزة الدولة المعينة ثرواته إذا تضخمت بعد تركه المنصب وبالتالي تحاسبه إن زل أو أخطأ في حق وطنه، وهذا الإفصاح، كما يرى خبراء الاقتصاد والإدارة، يحمي أولا الموظف العام، والوظيفة العامة من المتاجرة بها، ومن استغلالها، ومن إغراءات أخرى، ويعد من أهم القنوات الفاعلة للحد من ممارسة الفساد بأشكاله في مختلف المناصب القيادية، ويُمكن من محاسبة من "ينحرف" ويضر بالمصلحة العامة للدولة.

وبالتالي فإن نظامي إقرار الذمة المالية، والتشهير بالفاسدين يتسقان تماما مع رؤية المملكة **2030**التي تركز في أهم محاورها على الشفافية، والنزاهة، والعدالة، والحوكمة، وحماية بالمال العام من الاعتداء عليه ؛ كما أنهما استجابة لقول الخالق سبحانه وتعالى: "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون."

الشركات وسياسة فصل الموظفين

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4178681

مشاري العفالق

قبل أيام، أطلقت وزارة العمل - مشكورة - نداء للقطاع الخاص، تدعوه فيه للتخلص من فايروس جديد بدأ يتفشى بين الشركات، وهو تسريح السعوديين جماعيا،

لا ألوم الوزارة حينما تعِدُ بمعاقبة من يتساهل في قطع الأرزاق فهذه عدوى خطيرة جدا خاصة إذا ما استمرت، وإن كانت الوزارة لم تعلن بصورة واضحة إلى الآن ما هو معيار الفصل الجماعي من الفصل غير الجماعي، وكم بلغ عدد المتورطين في هذا العمل؟ وعدد المتضررين منه؟ والأهم من هذا كله من المسؤول في هذه الأزمة؟ وكيف ستتعامل معها الوزارة؟

دعونا نعد قليلا للماضي، فمنذ أن طبقت وزارة العمل برنامج «نطاقات» كتبت وغيري من المهتمين بالشأن الاقتصادي عن النتائج الكارثية التي ستنجم عن البرنامج، تحدثت في مقالات عديدة عن خطأ تقنيع البطالة في وظائف هامشية في الشركات، عن طريق تركيز الوزارة على الكم بدل الكيف، وإهمال الموقع الوظيفي واستقراره والمستقبل المهني للوظيفة وحقيقة اندماج الموظف في الشركة الخ...

وخلال السنوات التي كانت تروج فيها الوزارة لنطاقات، لا يمكن أن أُخفي استمتاعي شخصيا بطرق عرض البيانات والإحصاءات حول التوظيف؛ لإقناع الأصوات التي كانت تتكلم عن مساوئ البرنامج، وبخاصة مهارة التنويع بين استخدام نسب أو عدد الملتحقين بالوظائف في حالات ونسب أو أعداد البطالة في حالات أخرى.

لنفهم ما حدث بسوق العمل دعونا نبسط العملية في النموذج التالي: وزارة العمل كانت تُرغم الشركات الكبرى على التوظيف بالعدد لاستعياب أكبر قدر من العاطلين، والشركات الكبرى كانت تقبل؛ لأنها تستفيد من جزرة الإنفاق الحكومي.

هذا النموذج رغم مساوئه من البداية وتبديده للموارد؛ كونه لا يدعم كفاءة الاقتصاد، إلا أنه ظل يتضخم والتوجه الحكومي الجديد لإبدال النموذج الاقتصادي الريعي باقتصاد المعرفة وتعزيز كفاءة الاقتصاد، وكنتيجة لذلك فإن كثيرا من الشركات الصغيرة والكبرى أصبحت تعاني ضائقة.

من الممكن الآن القول بأن الشركات وجدت نفسها أمام توجه جديد نحو تصحيح الاقتصاد والبحث عن الكفاءة، وهي بالتأكيد لن تكون قادرة على المشاركة والاستمرار في كفاءة الاقتصاد، وهي تعاني من عدم الكفاءة في توظيف وإدارة مواردها وخصوصا البشرية.

ما حدث بالتأكيد لا يشمل كل الشركات، فبعضها يعمل في أعمال تجارية، ذات هوامش ربحية عالية، أو أنها قرأت ما سيحدث مبكرا وتوقعت المشكلة، مثلها كمثل من توقع انفجار بالونة سوق الأسهم السعودية حينما تضخم بصورة غير منطقية، ونجا من انهياره، وهؤلاء قليل.

لى أي حال، ليس من المفيد الآن وليس هدفي، للأمانة، نقد صناع برنامج نطاقات ، لكن السؤال المهم ما الدور الذي ستقوم به وزارة العمل لتصحيح حالة السعوديين.

هل ستُعيد الوزارة حساباتها وتنتقل من مفهوم الكم إلى الكيف في الشركات الكبرى، وهل تُعيد النظر في تعاملها مع المؤسسات الصغيرة في التحول من مشروعات تعتمد على استفادة موظف حكومي أو خاص من كفالة عامل أو أكثر لزيادة دخلها، إلى مشروعات حقيقية يُديرها سعوديون؟.

فساد مكافآت المبلغين عن الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1526045

سعيد السريحي

مدير فرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في المنطقة الشرقية تحدث في محاضرته التي ألقاها في الغرفة التجارية في الخبر عن العناية التي توليها الهيئة لما يردها من بلاغات عامة يتقدم بها المواطنون إليها وعما تتخذه من إجراءات بصدد تلك التحقيقات، وأضاف مدير فرع الهيئة إلى تلك العناية والاهتمام ما تقدمه الهيئة من مكافآت لمن يتقدمون بتلك البلاغات.

وليس هناك من شك في أن المكافأة تشكل عنصر تشجيع للمواطنين يدفعهم إلى عدم التردد في إبلاغ الهيئة عما يلمسونه من فساد يعتور المؤسسات التي يعملون بها أو الدوائر التي يتعاملون معها أو العقود والصفقات التي يطلعون عليها، وهو مما يسهل للهيئة عملها وييسر لها سبل التحقيق عما قد يكون من فساد مستتر لا سبيل إلى كشفه إلا بتعاون المواطنين معها.

غير أن للمسألة جانبا آخر يتمثل فيما يمكن أن تؤسس له تلك المكافآت من أخلاقيات سيئة تحيل العمل الوطني المتمثل في الإبلاغ عن الفساد إلى عمل استثماري يقوم به المبلغون طمعا فيما قد يحصلون عليه من مكافآت، وهذا من شأنه أن يؤسس لفساد خطير يتحول فيه المواطنون إلى صيادين للجوائز والمكافآت دون امتلاك الحس الوطني، بحيث أنهم يتقاعسون عن التبليغ فيما لو توقفت الهيئة ذات يوم عن دفع المكافآت لمن يبلغونها عن مظاهر الفساد.

الهيئة بحاجة إلى برامج توقظ الحس الوطني الذي لا يقبل فيه المواطن غض النظر عن أي فساد يمكن أن يمس مصالح الوطن والمواطنين، الحس الوطني الذي يحمل المواطن على رفض أي مكافأة مؤكدا: شكرا لكم فأنا إنما بلغتكم بما أملاه عليّ ضميري وفرضه عليّ واجبي الوطني.

الزوج المبجل .. إلى أين؟

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507871

نبيلة حسني محجوب

كأن المرأة السعودية غير نساء الأرض، إذا قادت السيارة تدهورت صحتها، وإذا خرجت من البيت فتنة، وإذا عملت أحدثت أزمة اقتصادية واجتماعية ونفسية لمجتمعها الذي منحها كل هذه المساحات من الحرية، لأنها تعرضه لزيادة نسبة الطلاق، وضياع الأجيال، والتسبب في كل كوارث الكون.

ياللهول، عندما استردت المرأة حقها في العمل دمرت أسرتها!

احصائيات ودراسات جامعية تطوق أعناق السعوديات بالمسؤولية عن الفشل الأسري ، والاجتماعي والاقتصادي، بينما كان الأولى دراسة معاناة المرأة، ونفسية وذهنية الزوج السعودي، مستوى تعامله مع زوجته السعودية، لأنه يصبح

شخصاً آخر مختلفاً نفسياً وعقلياً عندما يقترن بزوجة من أي جنسية عربية أو غربية؛ يصبح زوجاً نموذجياً، ويسعى بكل إمكانياته لمنحها الهوية السعودية، كما يمنحها كل الإمكانيات المادية والمعنوية لتصبح سيدة أعمال تدير صالونات تجميل أو تفتتح مدرسة أو تتولى منصباً قيادياً في مصرف، لكنه لا يجرؤ على تطليقها لأنها وثقت مكانتها مادياً فإذا فعل وقام بإثم تطليقها يخرج من المولد بلا حمص ويخسر الجلد والسقط كما يقولون، بينما وضعه مع السعودية مختلف في أكثر الحالات هو الرابح الا أصحاب الخلق والتربية الأصيلة وقليلٌ هم في هذا الزمان، فالزوج كأنه اشترى الزوجة، حتى عقد النكاح يطلق عليه « ملكة « كأنه عقد تملك الزوجة.

كان الأولى بتلك الدراسات الجامعية البحث عن من أعطى للزوج مكانة في حياة الزوجة تفوق مكانة والديها؟

من همَّش دور الوالدين في حياة ابنتهما التي ربياها محفوفة بالخوف والرجاء ثم تصبح ملكاً للزوج يحق له التصرف بها كيف يشاء، والأقسى عندما تتعرض لطارئ صحى يستدعي قراراً جراحياً خطيراً لا يقبل غير موافقة الزوج في حضور الأبوين، وأي ضرر يصيب ابنتهما يصيب قلبيهما مباشرة، مهما كان الزوج كريماً ووفياً إلا أن صبره يفتر يوماً إذا أصابها وهنٌ، ثم يولي وجهه إلى أخرى على رأي(أهلك يبغوك غنية وجيرانك يبغوك سخية وزوجك يبغاك متعافية. (

على تلك الجهات البحثية دراسة من منح الزوج حق التحكم في حالة وفاة الزوجة، حتى مُغسّلة الموتى في المغاسل الملحقة بالمساجد لا تنفذ غير أوامر الزوج، المُغَسِّلة لُقِّنَتْ تلقينا مكيناً بكلمة الزوج العليا في موقف مأساوي وإنساني، تقف الأم خارج المغسلة لأن الزوج لا يسمح، ولأن المُغَسِّلَة تتلقى الأوامر من إدارة المسجد ليس هذا فقط بل تقول لمن يترجى حضور الأم : (طالما أن الزوج موجود الأم مالها لزوم) هل الأم التي حملت وهناً على وهن سهرت الليالي أرضعت وربت وكبرت قطعة من روحها يسلب الزوج كل حق لها.

حتى لو كان الزوج هاجراً لزوجته، لا ينفق عليها ولا على أبنائه، أو أنه سيىء الخلق وفضلت الزوجة الحياة بعيداً عنه وليس لديها إمكانية للجوء للقضاء وطلب الطلاق لأنها تعلم أن القضية تتحول إلى خلع وتخسر الجهد والوقت وربما لا تملك قيمة الخلع ولا رسوم المحاماة التي تصل إلى عشرات الألوف، يصبح متسيداً الموقف في حالة وفاتها ومستبداً مع أهلها لأن الثقافة العامة تعطي له كل الحقوق مع أن القانون الإلهي أعطى للوالدين كل الحقوق، لكن العادات والتقاليد والأحاديث الضعيفة والموضوعة وبعض الآراء سلبت الحقوق من الوالدين والإخوة وقدمتها للزوج لقمة سائغة.

الولاية والسفر والأمور الحياتية اليومية التي تعاني منها النساء حتى في حالة الانفصال جسدياً ومكانياً، لا تستطيع المرأة التحرك بدون رضا الزوج، لأن الانفصال لا يتقبله قانون الولاية ولا حتى المجتمع، ويعتبر وضعاً نادراً في مجتمعنا، بينما يتمتع الزوج بكل هذه المكانة في حياة الزوجة ومماتها لا تملك الزوجة حقاً في الزوج ولا بيت الزوجية الذي يمكن إخراجها منه بعد العدة، كما يستطيع أن يطلق وقت يشاء وعندما تطلب المرأة الطلاق للضرر وقد قدر الفقهاء الضرر (إذا نظر إليها شذراً) لكن للأسف قصص النساء مع قضايا الطلاق التي تحول إلى قضايا خلع بعد عناء ومشقة تؤكد هذا التمييز الذي يتمتع به الرجل نتيجة لثقافة مجتمع وليست من الدين في شيء، ألا يستحق كل هذا البحث والدراسة؟!

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م

http://www.al-madina.com/article/507878/8

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7675